

صلاح خلف



منشورات الطليعة

أنور السادات من الوهم الى الخيانة



السكادات من الوهم إلى النخيانة

بقلم الشهيد

صلاح خلف - أبو إياد

بيروت - 1977



اليوم يوم ١٩ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٧ وطائرة البوينغ الرئاسية تحط بهدوء في مطار تل أبيب ، وأنا جالس أمام جهاز التلفزيون في بيروت ، أراقب الجمهور الكثيف من الشخصيات الاسرائيلية ذات الوجوه ، المألوفة مني أو غير المألوفة ، وهي تنتظر وصول السادات . واستقرت الطائرة اخيرا وبدأ المصورون ، والأشخاص المجهولون ، ورجال الأمن المرتدين للثياب المدنية ، والموظفون يهبطون مسرعين . وكوكبة من القادة الصهاينة يتقدمهم مناحيم بيغن واقفون كالخشب المسندة على قدم سلم الطائرة ونظراتهم مسمرة على بابها الفاجر . وأنا يغمرني أمل مجنون في أن السادات لن يخرج من الباب ! لأنه قرر في اللحظة الأخيرة ألا يأتي الى اسرائيل !

وتلقيت الصدمة في أحشائي وأحسستها تشنجا في حلقي . ذلك ان الرئيس المصري ظهر تحت أضواء كاشفات الضوء كالثماعة النور في الدكنة ، وهو يصافح أيدي جلادي شعبنا وهم يتتالون أمام ناظري : بيغن ، دايان ، شارون والجنرالات بيزاتهم . ثم ظهر السادات « المنتصر في حرب أكتوبر » جامدا أمام علم المحتلين بينما النشيد الوطني الصهيوني يدوى في الأسماع . وانساب الدموع على خدود عدد من رفاقي . أما أنا فلازمت جهاز التلفزيون دون أن أحول ناظري عنه طوال أربعين ساعة ، متتبعا زيارة العار والمذلة دقيقة دقيقة .

وفي غداة اليوم التالي ، كان السادات يصغي لكلمة بيغن بمجاملة ومراعاة ، ليعود فيرحب به بحرارة . ووجدتني أخجل مرتين . اذ هل يمكن ألا يكون الرئيس المصري قد استشعر مثلي الصفعات التي يكيلها رئيس الوزراء الاسرائيلي لنا بخطابه العدواني في قوميته ، المستفز في شوفينيته والمتفوح تعصبا من أول كلمة فيه الى آخر كلمة !؟ ثم أن استشهاده بوعده بلفور جعلني أثب من مقعدي . فالرجل الذي يدعي أنه قاتل الانكليز ، يدلي بحجة الوعد الذي

قطعت الامبريالية البريطانية لينكر حقوق شعب يضرب بجذوره في الأرض
انفلسطينية منذ قرون ! وهو يصف نفسه بأنه يهودى « فلسطيني » مبررا
ذلك بذات القدر من التبرير الذى كان يبيح لي أن أدعي أنني يهودى بولونى !
وهو يمتدح المقاتلين الصهاينة الذين « حرروا وطنهم » ، أى وطني الذى تروى
بدم الفلسطينيين الذين ذبحهم هو وأمثاله ! وعادت بي الذكرى الى دير ياسين
تلك المجزرة التى نظمها ونفذها أنصار بيغن فى نيسان - ابريل ١٩٤٨ ، يوم
بفرت الحوامل وذبح الأطفال والشيوخ ذبح هوام الأرض . واسترجعت فى
بالي - وأنا أستمع الى بيغن يتحدث عما يجرؤ على تسميته « بالملحمة »
الصهيونية - الرحيل وأرتال الهاربين على الطريق فرارا من جنود المستوطنين ،
وهجرة عائلتي على المركب المتداعي ، وآلام المنفى . وامامى السادات يهز
رأسه أحيانا . أفترى هزة الرأس هذه علامة الموافقة أم آية موات الاحساس ؟
وظللت أمني نفسي وأحاول أن أقنعها طيلة خطاب بيغن ، بأن الرئيس
المصرى لن يحتمل الالهانة ، الموقعة على الأمة العربية كلها . وتخيلته ، وهو
يتوجه نحو المنبر ليعلن : « شكرا لكم على دعوتكم ، بيد أنه بات على أن أعود
لفورى الى القاهرة . فرجاء أن تعذروني لأنني أخطأت ولم أفهم
الاسرائيلين ... »

وطوال يوم الاحد ٢٠ تشرين الثاني - نوفمبر ، راح السادات قبل
اجتماع الكنيست ، يضاعف بادرات المصالحة والتودد الى مضيفيه ، مقدما
بادرات سياسية جسيمة الدلالة والمغزى .

وحسبت لسذاجتي أنه سيجزى عليها بتنازلات موازية ، فأنا أستطيع
أن أفهم عند الاقتضاء زيارته لنصب ضحايا النازية (ياد فاشيم) . ولكن
كيف أمكنه أن يصلي فى المسجد الأقصى فى الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، تحت
حماية حراب المحتلين . ولماذا كان عليه أن يضع أكليل زهور أمام تمثال الجندي
المجهول الذى نصب تكريما لذكرى الذين قتلوا وهم يقاتلون فى حرب لم
تنته بعد . وانعكس خطابه فى الكنيست مرارة استشعرتها فى حلقي . فقد
أغفل ، بناء لطلب بيغن ، كما علمت فيما بعد ، أية اشارة الى منظمة التحرير

الفلسطينية . ولم يكن هذا التنازل ، بل ولا يمكن أن يكون . مجرد تنازل شكلي مطلقا . لأنه يشكل تخليا عن الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني التي تجسدها منظماتنا ، دون أن يحصل من ييغن مقابل هذا على شيء ، ولو مطلق أى شيء ! حتى ولا على عبارات لياقة مبهمة ! فقد وصل اسرائيل جاثبا على ركبه ، وعاد منها زاحفا على بطنه .

بل انه لم ينل ترضية سماع عبارات مشجعة من جانب المعارضة . فخلال انجدر العلني الذي أجراه مع البرلمانين الاسرائيليين قبل مغادرته الاراضي الفلسطينية المحتلة بساعات، عبر النواب العماليون عن آراء مشابهة لآراء زملائهم في الليكود ، وان بلغت اقل اظلاما وأكثر تكيفا مع العصر .

وشعرت للمرة الاولى بأن شيئا ما انكسر في داخلي هو الصداقة التي اكنها منذ خمسة عشر عاما للسادات . فقد ظلمت احترامه برغم الخلافات التي تفصل بيننا . ذلك ان الأخطاء التي ارتكبها لا تكفي في نظري لثلم صورة الوطني التي يعكسها . غير أن سلوكه في اسرائيل شأنه بد ذلك في ايلول - سبتمبر ١٩٧٨ في كامب ديفيد ، تجاوز الحد . فقد زعم انه يتكلم باسم الامة العربية جمعاء وباسم الشعب الفلسطيني ، ولكنه تنازل عن حقوقنا دون أن يستشيرنا ! وأرخص في ثمن ارض لا يملكها على حساب شعب بلا وطن ! وأقر وأنا خجل بأن الصداقة التي كنتها له ، استحالت حقدا . اذ بات من البديهي انه دبر عملية دعائية واسعة النطاق تهدف الى اظهاره للرأى العام العالمى كرجل دولة كبير يعمل بنزاهة وتجرد من اجل السلام .

وقد علمت في وقت لاحق ان فكرة زيارة اسرائيل ، جاءت للسادات ، ابان المحادثة التي اجراها في مطلع شهر نيسان - ابريل عام ١٩٧٧ في واشنطن مع الرئيس كارتر . فقد راح كارتر يدعو الى عقد لقاء اسرائيلى - مصرى على أرفع مستوى ، مؤكدا له انه سيكون للمفاوضات المباشرة من التأثير ما يزيل تصلب الاسرائيليين . ووافق السادات من حيث المبدأ على القيام بمثل هذا اللقاء الذى سينظمه وزيراً خارجية مصر والولايات المتحدة ، يوم كان اسحق رابين لا يزال في السلطة .

وفي نهاية شهر آب - اغسطس ، اى بعد انتصار الليكود في الانتخابات التشريعية الاسرائيلية ، قدم وزير الخارجية الاميركية سيروس فانس صيغة بدا انها ستحظى بتأييد الجانبين : اذ يحضر السادات ويغن دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعقد في الخريف ويلقيان هناك خطابين وبعد ذلك يدعوهما الرئيس كارتر الى واشنطن حيث يجمعهما معا . لكن الرئيس المصرى رأى أن هذا الاخراج ليس على قدر كاف من المسرحية والابهار . وقال لوزير خارجيته ، اسماعيل فهمي الذى كان العضو الحكومى الوحيد الذى أطلعته على مشروعه والذي وضعه بالاشتراك مع كارتر ، « لماذا ينبغي لي أن أذهب الى واشنطن لأقابل بيغن . ثم اضاف يقول : « بل خير لي أن أذهب الى اسرائيل بصحبة رؤساء الدول الخمس العظمى أعضاء مجلس الامن (أى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين وبريطانيا وفرنسا) . اذ بهذا يكون للحدث دوي أكبر ونجبر اسرائيل على عقد السلام . » غير أن السادات وافق بناء على اقتراح من اسماعيل فهمي ، أن يستشير الحكومة الاميركية مقدما . فجاءه انجواب بالسلب لأن و شنطن ترى أن ثمة خطرا كبيرا في أن لا تفضي الصيغة المقترحة - حتى اذا امكن تحقيقها بصورة ملموسة - الى أية نتيجة .

وبين أيلول - سبتمبر ، وأول شهر تشرين الثانى - نوفمبر ، لم يكن السادات يدرى ماذا يعمل . فمؤتمر جنيف الذى يجهد كارتر في عقده ، واقف في طريق مسدود . واسرائيل تضاعف وضع العراقيل في دربه . وسوريا لا تشارك السادات في تصورات ومفاهيمه للاجراءات التي ينبغي اتباعها . والرئيس الاميركى وجه له رسالة شخصية يعترف له فيها بعجزه ، مقرا بأن هامش المناورة الذى يملكه بات صفرا عمليا ، بسبب ضغوطات الجماعة الضاغطة (اللوبى) اليهودية في الولايات المتحدة . وأضاف يقول له : « أنا في حاجة الى معوتك » .

وفي هذه الفترة التقى موفد من قبل السادات بالجنرال دايان سرا في المغرب . وراح وزير الخارجية الاسرائيلى ينثر الوعود المغرية شمالا ويمينا ، قائلا للوفد المصرى : « سوف نمضي بعيدا وبعيدا جدا في طريق التنازلات

إذا ما زارنا الرئيس السادات « . ثم أن الملك الحسن راح من جانبه يشجع السادات على القيام بهذه الرحلة . وأكد له أنها ستكون حدثا تاريخيا ومبادرة حاسمة ، و « سأكون أول من يؤيدكم » .

كان العاهل المغربي يدافع بذلك عن قناعة عامة سائدة لدى قيادة الشمال الإفريقيين من تونسيين وجزائريين وحتى ليبيين ، ومفادها أن اللقاءات المباشرة مع الخصم ، هي وحدها التي تؤدي الى نتيجة .

أفلم يقترح على ياسر عرفات في أكثر من مرة، أن يلتقي بناحوم غولدمان، رئيس المجلس اليهودي العالمي سرّاً ؟

وهكذا فقد اتخذ السادات قرارا بالذهاب الى اسرائيل . ولم يطلع أحدا على ذلك ، حتى ولا اسماعيل فهمي لعلمه بعداء فهمي لمثل هذه الرحلة . ثم أكب منذ ذاك على تمويه خطاه ومحو معالم مسيرته .

ودعي عرفات بصورة عاجلة الى القاهرة ، فوافاها في الثامن من تشرين الثاني - نوفمبر حيث استقبله نائب رئيس الجمهورية حسنى مبارك، وأبلغه رسالتين من السادات . وقال له أن الرئيس المصرى يدعوه لسماع الخطاب الذى سوف يلقيه في الغداة أمام مجلس الشعب ، ولكنه يرجوه أن يذهب قبل ذلك الى طرابلس للحصول على جواب واضح ودقيق من العقيد القذافي ، حول الطلب الذى تقدم به السادات كشن للصلح بين البلدين . أما طلب الرئيس المصرى من الرئيس الليبى، فهو أن يزوده بالوسائل التى تمكنه من الحرب ضد اسرائيل ! وهو يريد أن تعوض عليه طرابلس كل السلاح الذى تدفق خلال اشتباكات اكتوبر - تشرين الاول عام ١٩٧٣ على نفقتها .

واستقبل العقيد القذافي عرفات لقاء حسنا . وأعلن له عن استعداداته لتسليم السلاح لمصر . الا أنه أبدى له أنه حتى لو كرس كل موارد بلاده المالية لذلك ، فإنه لن يستطيع لوحده تأمين العتاد العسكرى الذى يطلبه السادات . وهو يوافق كذلك على لقاء السادات على « أرض محايدة » على الحدود المصرية - الليبية ، ولكن ليس في القاهرة كما يقترح السادات .

واتجه عرفات لدى عودته الى القاهرة الى مجلس الشعب مباشرة حيث كانت الجلسة قد بدأت . وهناك اعتراه بعض الدهشة وهو يسمع المديح وتكرار المديح الذي يجزيه السادات له في خطابه . ولكنه لم يجد الخطاب يشتمل ، فيما عدا هذا التفصيل الفريد ، على أى شيء يرر ايلاء الطابع الاحتفالي لهذا الاجتماع . فقد سرد الرئيس كالعادة ، الجهود التي بذلها ، عبثا ، من أجل التوصل الى تسوية عادلة للنزاع في الشرق الأوسط . الا أنه، ابتعد بغتة عن النص الذي يقرأه باعثا في المستمعين اليه احساسا مثيرا ، اذ هتف قائلا أنه مستعد للذهاب الى أى مكان كان ، « حتى ولو الى اسرائيل » اذا كان ذلك سيساعد على التوصل الى السلام .

واندلعت تصفيقات حادة في المجلس . وما لبثت كاميرات التلفزيون أن وجهت عدساتها صوب عرفات الذي كان يجلس مكتوف اليدين . وبطبيعة الحال ، فانه لم يعجب مطلقا « بالعبارة الصغيرة » الجامعة التي كان يجهل ، شأن حسني مبارك الجالس الى جانبه ، ما اذا كانت تشكل فورة لا عاقبة لها ، أم تعريضا له مغزاه . غير أن السادات عمد فور انتهاء الجلسة الى تطمينه . اذ راح امعانا منه في المكر يقول وهو محاط بوزرائه وأعيان نظامه ، لوزير خارجيته بحضور عرفات : « ينبغي أن تجد وسيلة يا اسماعيل لاستدراك هفوة لساني المؤسفة تلك ... »

واذا فان عرفات عاد الى بيروت وهو مقتنع بأن ما كان من أمر السادات، ليس سوى شطحة خطائية . أما أنا فاني من جهتي ذهبت الى أن السادات كان يقوم بعملية دعاية أريية ماهرة مخصصة لأغراض الاستهلاك الخارجي . وانما نصحت عرفات بالكتابة الى رئيس الدولة المصري ليطلب اليه تزويده بتوضيحات ، بعد ذلك بأسبوع ، أى عندما أعلن السادات عن عزمه للسفر الى دمشق لمشاورة الرئيس الأسد .

وفي ١٦ تشرين الثاني - نوفمبر ، قطع الشك باليقين . فقررت قيادة فتح أن تنشر بيانا معتدلا نسبيا يدعو السادات للنكول عن مشروعه . ولكن بعد أن تست الزيارة ، انقسمت اللجنة المركزية في منظمنا الى اتجاهين . فكان

تقدير الاتجاه الأول هو أننا لا نستطيع السماح لأنفسنا بالقطيعة مع مصر لأن دور مصر الحاسم في العالم العربي لا يحتاج إلى برهان وأنه ينبغي لنا بالتالي أن نقنع بانتقاد مسعى الرئيس المصري ليس إلا . أما أنا فاني دافعت عن الرأي المضاد . وقلت أن مصر هي بلا ريب قطعة كبرى في رقعة الشطرنج العربية ، إلا أنها لا تكون قوية حقاً إلا بشعبية وشرعية نظامها . وعلى أية حال فإنه لا ينبغي لنا أن نراعي جانبها بأي ثمن كان . وبناء عليه ، فاني رحت أدعو إلى خوض هجوم مواجه ومتواصل ضد السادات وضد كافة الدول التي تؤيده . ولاقتناعي بتعاطف ٩٩ ٪ من « قاعدة » المقاومة معي ، فاني رحت أندد بالحسن الثاني وسلطان عمان قابوس ، ثم وبخاصة ، بالرئيس السوداني اللواء النميري . ذلك أنني علمت أن هذا الأخير بلغ به الحماس « لجولة ٩ تشرين الثاني – نوفمبر الصغيرة » ، إلى حد أنه ابلغ وزارته في الغداة بأنه قرر استباق السادات إلى إسرائيل ! غير أن الوزراء نجحوا ، وإن بجهد جهيد ، برده عن ذلك . . .

كنت أعلم أن حملتي ستذهب – في مرحلة أولى على الأقل – عكس التيار . فالرأي العام العالمي في مجمله ، كان بالغ التأثير بجرأة السادات الباهرة . وبرغم قناعة العديد من الحكومات – ولا سيما حكومة الولايات المتحدة – بأن المبادرة المصرية محكومة بالفشل ، إلا أن خليفة عبد الناصر ظهر في عيون الأميركيين والأوروبيين – بما في ذلك مواطني البلدان الاشتراكية – كبطل السلام . بل أن جزءاً من العالم العربي أغرى بمسعى الرئيس الذي يعد بتلبية المطامح والتطلعات بوسيلة أخرى غير الحرب .

وبدت حسابات السادات في فترة أولى وكأنها صحيحة . فقد كسب الرأي العام العالمي ، وحيد جزءاً من الرأي العام العربي ، ودعم مركزه في مصر . ذلك أنه كان قد توصل بالفعل إلى اقناع مواطنيه ، بأن كافة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهونها ستختفي بسحر ساحر ، إذا ما استقر السلام في الشرق الأوسط . فقد استغل بسعنى من المعاني بؤس المصريين وتعبيهم من الحرب ليكسبهم إلى جانب المغامرة التي يقوم بها . كما امتص النعمة داخل جيشه بأن جعله يعتقد بأن مرد قصور تجهيزه ونقص تسلحه هو سوء

مقاصد ونوايا الاتحاد السوفياتي ، وأنه ليس من خيار آخر امام مصر ، سوى وضع حد نهائي لنزاعها مع اسرائيل .

غير أن التجربة تولت البرهنة على ان السادات بنى استراتيجيته ، في الواقع ، على رمال متحركة . فالتعاطف الذي استثاره لدى الرأي العام العالمي ، والاميركي بخاصة ، لم يتمكن من هز السياسة العنصرية التوسعية الاسرائيلية ولا أفلح في انتزاع الشعب الاسرائيلي من تصلب حكامه ، بل على العكس من ذلك ، فانه بذهابه الى القدس صوب رأي بن غوريون الذي كان يقول أن الزمن يعمل لمصلحة اسرائيل ، وان العرب سينتهون الى الاذعان ، فهل توصل ، اني ما كان يعتزمه من تدمير « الحاجز النفساني » الذي يفصل الشعبين . ولو كان الأمر كذلك فعلا ، اذا لأدى لنا خدمة بالغة السوء . اذ ما الذي سيدفع الاسرائيليين بعد أن يشعروا بالأمن والأمان ويرتاحوا الى السلامة ، الى طلب تسوية سريعة . في حين ان جو الانفراج الذي سيركن اليه العرب ، سيؤدي بهم الى الركون ، وينهي حالة التعبئة في صفوفهم .

واعتقادي ان السادات لم يفهم النوايا النفسانية لدى الاسرائيليين والشعب الفلسطيني المتشابهين فيما عانياه من آلام - احدهما بسبب النازية والثاني بسبب الاستيطان والاستعمار - وفي عزمهما على بلوغ اهدافهما أيا ما كان الثمن ، بل وبتصلبهما القاطع الذي يتجاوز تصلب قادتهما . وقد أخطأ السادات حين ظن ان الاسرائيليين سيكونون اكثر تساهلا من مناحيم بيغن ووزرائه ، أو ان الفلسطينيين يمكن ان يقبلوا بما هو أقل مما يطالب به مسؤولو منظمة التحرير الفلسطينية . ويمكن القول ، في المطلق ، ان الفلسطينيين والاسرائيليين وجدا ليتفاهما : الا أنه ينبغي لهما قبل ذلك توعى الحقائق والاعتراف ببعضيهما والتسليم بوجود التعايش على ذات الارض .

كما أخطأ السادات كذلك حين تخيل لدى توقيعه اتفاقيات كامب ديفيد ان يستطيعه اعداد تسوية دون اشراك منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا . بحيث أنه حين تقدم الى الساحة دون شركائه الطبيعيين ، اضعف مركزه فوق

اضعاف . فقد كان له أن يعلن انه يتكلم باسم كافة العرب . الا أنه لم يكن
إدى بيغن أى سبب يدعو له للوثوق به . فاية ضمانة تضمن لرئيس الوزراء
الاسرائيلي ان تكون التسوية السلمية مع السادات : موضع قبول وتطبيق
من قبل المحاربين الآخرين ؟ فحتى الملك حسين ، المستعد ابدا لكافة المساومات
والتسويات لم يجرؤ على الدخول لتورده في اللعبة . وهكذا فان بيغن اكتفى
بتقديم مشاريع يستند تحقيقها على عدة سنوات : أى المدة التي تتيح له او
لخلفائه بأن يستحنوا قدرة الرئيس المصري على فرض ارادته على العالم العربي .
أما بالنسبة لسيناء ، فان اسرائيل عرضت ان تجلو عنها تدريجيا . وأما الجولان
فانه وضع بين مزدوجين بانتظار ان تقرر سوريا الجنوح الى التفاوض . وأما
الضفة الغربية ، فان حقبة الخمس سنوات التي عرضها بيغن من الاستقلال
الذاتي المزعوم لا تنص ، لا على انسحاب القوات الاسرائيلية منها ولا على
استقلال اراضيها ، ولا حتى على ربطها بالاردن .

وعندما أصر السادات خلال المحادثات مع بيغن في الاسماعيلية في شهر
كانون الاول - ديسمبر ١٩٧٧ ، على أن يعترف بحق الفلسطينيين في تقرير
المصير ، فان رئيس الوزراء الاسرائيلي سأل : « واذا كان علي ان أسلم بشل
هذا الحق ، فماذا تعطوني في المقابل ؟ » فأجاب الرئيس المصري « الاعتراف
الحقوقي بدولة اسرائيل » . ووفقا لأقوال شهود عيان ، فان زعيم الليكود
هزىء به وقال : « لا حاجة لي باعترافكم ، فاليهود موجودون بلا نزاع وبقوة
القانون في أرض اجدادهم . . . » بل ان بيغن اجبر السادات - وتلك مذلة
ما بعدها مذلة - على أن يتضمن الاعلان النهائي للمؤتمر مصطلحي « يهوذا
والسامرة » التوراتيين للإشارة الى الضفة الغربية العربية .

وباختصار فان السادات لم يحصل على شيء ولا كان في استطاعه الحصول
على شيء من بيغن . ليس بسبب ايديولوجية بيغن التوسعية وحسب ، بل
ولأن ، ميزان القوى الذي بات مائلا الى مصلحة اسرائيل بفضل الأميركيين ،
« اصدقاء » الرئيس المصري ، لم يعد يسمح بذلك . وحول هذه النقطة

الجوهرية والحاسمة افترقنا عن السادات بأكثر مما اختلفنا معه حول مبدأ زيارته لاسرائيل .

وخلافا للقناعة المنتشرة في الغرب ، فاننا لسنا معادين بصورة مطلقة وفي كافة المناسبات والظروف ، للمفاوضات المباشرة . اذ لا ينبغي النسيان بأن هدفنا النهائي هو العيش في وفاق مع اليهود ، داخل فلسطين موحدة ديمقراطية . وبديهي أننا لا نستطيع تحقيق هذا الهدف بالتفاوض مع الصخور . والقرار الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني في شهر آذار - مارس ١٩٧٧ بهذا الصدد واضح : فنحن مستعدون للتعاون مع اليهود التقدميين والديمقراطيين أى أولئك الذين يعترفون بحقنا في تقرير المصير سواء أقاموا داخل أو خارج الأراضي المحتلة . وهذا هو قصارى ما نستطيع التسليم به اليوم ، بالنظر الى ميزان القوى المحلي والشرق اوسطى والدولي . اما المضي الى ما وراء هذه الحدود ، فانه لا يمكن ان يقود الا الى الاستسلام كما اثبتت ذلك نتائج مؤتمر كامب ديفيد بوضوح لا مزيد بعده .

وكان على الرئيس المصري ان يتوقف عن مواصلة التفاوض بمجرد ان وعى نوايا ومقاصد محادثيه . ولو أنه قدم استقالته بعد أن يحرر بيانا بفشله ويندد بتعنت وسوء نية القادة الصهاينة وعجز كارتر عن اكرامهم على مزيد من انليونته ، اذن لكان استعاد كرامته وشرفه . ولكنك حينذاك أول من يذهب الى القاهرة لتهنئته ومطالبته بالبقاء في السلطة . فالخطأ أمر انساني ، أما الاستمرار عليه ، في هذه الحالة فهو اجرام . لكن السادات بدفاعه عن مصالح انانية ضيقة فضل التصحية بالسلام ، عنيت السلام الحقيقي ، على مذهب كبريائه .

اما نحن ، فاننا كنا منطقيين ازاء مبادئنا وتحليلاتنا . فرفضنا الذهاب الى «اجتماع الخبراء» الذي عقد في القاهرة في شهر كانون الاول - ديسمبر ١٩٧٧ ، قبيل « قمة » الاسماعيلية . ويومها انتقد القادة الصريون رفضنا هذا بمرأاة وفاق . زاعمين انه يسهم في فشل الاجتماع . وكجواب على ذلك ، أورد فقط ما قاله رئيس الوزراء اللبناني السابق ، رشيد كرامي للسادات : « فاذا كنتم

لم تتوصلوا الى رفع العلم الفلسطيني فوق مينا هاوس (الفندق الذى اجتمع فيه الخبراء) فكيف يمكن أن تؤملوا في جع مشلي منظمة التحرير الفلسطينية ومثلي اسرائيل مواجهة ؟ » .

وبالمقابل فاننا وافقنا بحماس على الاشتراك في مؤتمر طرابلس الذى عقد في ٢ كانون الاول - سبتمبر ببادرة من العقيد القذافي ، وبهدف تشكيل جبهة من البلدان العربية المعادية لمبادرة السادات : هي ليبيا والجزائر وسوريا والعراق وجمهورية اليمن الديمقراطية .

غير أن المؤتمر كان يوشك بأن ينتهي الى فشل كبير اذا لم يتوصل المشاركون فيه الى تأليف جبهة موجهة ضد السياسة المصرية . ولهذا فاني جمعت جميع القادة الفدائيين الحاضرين لأحثهم على اعداد برنامج مشترك ، تقدمه الى رؤساء الدول العربية ونطلب اليهم بالحاح الا ينفصلوا قبل أن يخلقوا جبهة تتأسس على اجناعنا . ووافق حبش على أن تدعو الوثيقة الى انشاء دولة فلسطينية « على كل جزء من الوطن المحرر » . ووافقت أنا ، بمقابل تنازله هذا ، على أطروحته التي تقضي بألا تتفاوض منظمة التحرير الفلسطينية مع اسرائيل وألا تعترف بها قانونيا .

وهكذا ولد « برنامج طرابلس » الذى أعلن على أساسه قيام جبهة « الصمود والتصدي » في العاصمة الليبية برغم انسحاب الوفد العراقي احتجاجا .

ونتيجة لخطأ السادات وحلفائه الأميركيين ، فانه لم يكن لنا خيار غير تصليب مواقفنا . وماذا يسعنا أن نفعل غير ذلك ؟ أفنحتذى أمثلة الرئيس المصري ، انه حتى لو زحف قادة المقاومة جميعا ، وعلى رأسهم ياسر عرفات وجورج حبش ، على قدمي بيغن يتضرعون له بأن يسحبنا دويلة ، فان زعيم الليكود سيلقيهم في السجن ، هذا اذا لم يعدمهم . فمهما فعلنا ومهما قلنا ، فان الصهاينة ينظرون الينا كأعداء خطرين . فهل تراهم يريدون السلام ؟ ! انهم لم يستجيبوا لمطالب الحد الأدنى التي تقدم بها السادات ، مع أنهم يثقون

به • ونحن نعلم أنهم لا يسعون الى عقد تسوية عادلة طالما ظلوا يتمتعون بدعم الولايات المتحدة المطلق ، التي تزود اسرائيل بكل ما تحتاج اليه « من الرغبة الى المدفع » وفقا لتعبير السادات نفسه •

فكيف اذا الى الوثوق بالأميركيين ! ؟ صحيح أن كارتر كان أكثر صراحة ولا ريب من أسلافه فيما عني حق الشعب الفلسطيني في وطن ، ولكن مصطلح « أرض وطنية » أو حيز وطني الذي استخدمه ، هو مصطلح غامض – فلا هو حدد مكان الأرض أو الاقليم الذي سوف يسند الينا ولا نطاقه ولا حدوده – ومع هذا فانه لن يلبث أن ينكفىء على عقبيه ويتراجع فلا يتكلم عن حقوقنا ولا عن الحيز القومي ولا عن اشتراكنا في أية مفاوضات محتملة • وسريعا ما أدركنا أنه ليس لنا أن ننتظر منه أى شيء • فالرئيس الاميركى الحالي مقيّد بالتعهدات التي قطعها سلفه فورد ، ووزيره كيسنجر ازاء اسرائيل بموجب ثلاثة نصوص سرية أدخلت على شكل ملاحق في اتفاقية سيناء الموقعة في أول أيلول – سبتمبر ١٩٧٥ • وتشترط هذه النصوص عدم جواز توسيع مؤتمر جنيف وفتح بابيه امام مشاركين جدد ، دون موافقة اسرائيل وبأنه لا يحق للولايات المتحدة من جهة أخرى ، أن تتصل بمنظمة التحرير الفلسطينية قبل أن توافق المنظمة على القرار ٢٤٢ •

وقد طلب الينا وزير الخارجية الاميركية – سايروس فانس – خلال جولته في الشرق الاوسط في شهر آب – اغسطس ١٩٧٧ – بواسطة مختلف البلدان العربية – ان نوافق على القرار المذكور كما هو ، مع احتمال ان نشراعلانا بتحفظاتنا على محتواه • فاطرحنا العرض ، باعتبار أن مسعى من جانب واحد كهذا ، لن تكون له أية قيمة قانونية • وقد تقدم بعض من رفاقي باقتراح مضاد ينص على تعديل نص القرار بالصيغة التي أقرته فيها المنظمة الدولية الا أن واشنطن رفضت ذلك بدورها • وفيما عناني شخصا ، فأنني كنت ضد هذه المساومة • وكان رأيي هو أنه اذا كان مجرد الحوار مع الولايات المتحدة يقتضي تنازلا منا بحجم قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار ٢٤٢ ، فآية تنازلات اضافية أخرى سوف تطلب منا بمقابل القبول بنا في مؤتمر جنيف والاعتراف بحقوقنا الوطنية ! • فالمنحدر هاو ويمكن ان ينزلق بنا بعيدا

جدا .

وكان ينبغي لنا في رأيي ألا نبتعد عن خط مسلك حلفائنا ولا سيما الاتحاد السوفياتي ، والبلدان العربية الصديقة وعلى رأسها سوريا . فنحن نملك القليل من الاوراق في هذه اللعبة . واحدى هذه الاوراق هي « رفضنا الايجابى » للقرار ٢٤٢ - ثم أنه اولى بنا أن نخطط أوراقنا بأوراق حلفائنا ، بدلا من أن نتخلى عنها للخصم . فبهذا فقط نستطيع تغيير ميزان القوى تدريجيا لصالحنا . ونحن نجد دائما المتسع اللازم من الوقت لنقوم بتنازلات في ظرف يكون من شأنه ان يجعلها مجزية وذات مردود .

وجاءت « أوراق العمل » التي أعدت في شهر تشرين الاول - اكتوبر ١٩٧٧ على يد الولايات المتحدة واسرائيل لفتح الطريق أمام الدعوة الى مؤتمر جنيف ، لتؤكد قناعاتي . فالأميريكيون والاسرائيليون سعوا الى تحجيم المشكلة الفلسطينية وتقليصها الى مجرد مشكلة لاجئين وتعويضات وفقا لحرفية وروحية القرار ٢٤٢ .

ولم يكن للاجراءات « الجغرافية » التي توخوها للمؤتمر من هدف سوى اقامة مفاوضات موازية بين الدولة الصهيونية من جهة ، وبين مصر وسوريا والأردن من جهة ثانية . بحيث تقود الى معاهدات سلام منفصلة . وها هي اتفاقيات كامب ديفيد تؤكد تحليلاتنا . وهكذا فان شعار الامبريالية البريطانية، فرق تسد ، بات شعار المستوطنين الاسرائيليين وشركائهم الاميركيين .

ثم انهم استبعدوا الاتحاد السوفياتي ، حليفنا الأول على المسرح الدولي، عن مسيرة السلام لكي يتمكنوا من تحقيق مشروعهم دون أن يعيقهم عائق . . وأنا لست من أولئك الذين يعتقدون ان اسرائيل مجرد جرم يدور في فلك الولايات المتحدة ، أو أن واشنطن ، على العكس من ذلك ، تنفذ سياسة القادة الصهاينة حرفيا . كما لا أعتقد ان مصالح البلدين متطابقة دائما وأبدا ، غير أنني أرى ان كارتر مضطر ومكره ، برغم تبايناته مع الصهاينة ، الى أن ينصاع لارادة ييغن . فهو يتعرض من جهة أولى لضغط الجساعة الضاغطة (اللوبي) الصهيونية، بينما يجد من جهة أخرى الدول العربية صاحبة الاحتياطي النفطي تراعيه وتداريه . فقد تعهدت العربية السعودية عام ١٩٧٧ بتسوين

الولايات المتحدة بالطاقة لمدة خمس سنوات ، والتزمت بالعمل داخل منظمة البلدان العربية شاءت أو أبت ، لن تلجأ بعد الى سلاح النفط ، الذي استخمدته استخداما ضعيفا عامي ٧٣ - ١٩٧٤ .

الا أن استراتيجيي واشنطن يرمون الى أبعد من ذلك بكثير . فهم يريدون انشاء حزام واسع خاضع لسيطرتهم يمتد من ايران الى المغرب مرورا بسمر . والحال هو أن عددا من حكومات هذا الامتداد الجغرافي لا تواتيهم ولا تناسبهم . وهم يحلمون باستبدال شيوخ النفط بأنظمة أكثر عصرية وبالتالي أكثر صلابة بحيث تعتمد الى توزيع أفضل للثروة القومية . لهذا فأنني لن أدهش اذا ما عمدوا الى تدبير انقلابات ، أو - اذا لم يتح لهم ذلك - استغلال قوة الجيوش الايرانية والعمانية . وبهذا يتوصلون الى ضمان المصالح الاميركية في هذه المنطقة من العالم لفترة طويلة . ثم في الحين نفسه ، الى ضمان مصالح اسرائيل ، التي تظل مهما قيل عنها وفيها ، الأداة المتميزة للامبريالية الاميركية . غير أن أعظم القوى العالمية هذه ، ليست مطلقة القدرة والسلطان . فهي تملك ، ولا ريب ، وسائل فرض ارادتها على هذه الدولة العربية أو تلك ، وان تؤثر على سياسة رئيس كالسادات أو غيره ، من يظل شاغلهم الاول هو تأمين بقاء انظمتهم أو استقرارها . لكن ماذا تراها تستطيع ان تفعل ضدنا نحن الفلسطينيين ، ونحن لا وطن لدينا ولا دولة ولا نظام ندافع عنه ؟ انها لا تستطيع أن تؤثر علينا لأنه ليس لدينا ما نخسره ، بل على العكس فإن من مصلحتنا مواصلة المعركة بأية وسيلة من الوسائل التي نحوزها . أو لسا نشبه في ذلك الريح ؟ فنحن نعصي على الامساك ، حاضرون في كل مكان وفي لا مكان ، ونكيف في الحين نفسه حرارة الجو المحيط . وانما يخشى جانبنا بالضبط لأن لدينا ملكة ارسال هبات الرياح الساخنة والباردة على مجمل الشرق الاوسط . وبديهي اننا لن ندع كارتر ويغن والسادات يدبرون سلما مزعوما يصادر مستقبل الشعب الفلسطيني . ولا بد لنا من ان نذكر الاسرائيليين بأنه لا طائلة في استبعادنا من التسوية ، وان نذكر العرب بأن من الخطر التضحية بنا على مذبح مصالحهم الانانية .

وقد كان هذا هو الهدف السياسي المزدوج للعملية التي اطلق عليها اسم « اوتويس تل اييب » والتي انتهت في الحادى عشر من آذار ١٩٧٨ - رغما عنا - بالمذبحة الرهيبة التي ذهب ضحيتها مديون اسرائيليون ومعهم مناضلون الفلسطينيون .

وقد كان طابع الهجمة التي اعدناها طابعا عسكريا تماما في الاصل . فكان على نحو من خمسة عشر فدائيا ان ينزلوا سرا على احد شواطىء تل اييب حيث يفترض ان يلتقيهم اعضاء المقاومة في الداخل . وعندها تتجه المجموعة نحو مخيم تدريب الجيش في الضاحية القريبة وتحاول الاستيلاء على جنود الحامية بهدف مبادلتهم بعدد مواز من المعتقلين الفلسطينيين . غير ان الطبيعة شاءت غير ذلك . ذلك ان عاصفة منعت الزورقين اللذين يقلان فدائينا من بلوغ مكان الميعاد المضروب بحيث ان احد الزورقين عاد ادراجه بينما حمل الموج الزورق الثاني وأرساه على بعد ٤ كيلو مترا الى الشمال من تل اييب على مقربة من مرفأ حيفا . وهكذا فان الفدائيين لم يبلغوا ساحل فلسطين المحتلة الا بعد تأخير بلغ ثلاثة أو أربعة أيام .

كانت المجموعة المكونة من ١١ شخصا وتقودها مناضلة شابة نجت من جحيم تل الزعتر ، تدعى دلال المغربي . وكانت دلال تناهز العشرين من العمر وتفيض تفاؤلا وفرحا بالحياة وتوقدا . وما كانت تثير المحنة التي مرت بها الا لتعبر عن استفظاعها للحرب . الا انها كانت مقتنعة ايضا بضرورة نقل المعركة الى الاراضي المحتلة . واذا وجدت نفسها تواجه وضعاً لم يكن في الحسابان فانه كان عليها ان تضطلع بسؤولية ارتجال خطة بديلة للعمل الذى ينبغي للمجموعة التي تقودها تنفيذه . وليس لي ان أدلي بحكم على قرارات اتخذت في ظروف استثنائية في صعوبتها ، الا اني استطيع ان اشهد على اساس المعلومات الواضحة التى تلقيناها بأن دلال المغربي وصحابتها ارادوا تلافي أية اراقة للدم . وكانوا يعرفون تماما ان موت المدنيين سيستغل كالعادة ، من قبل اسرائيل لتقديم المقاومة على انها « عصابة قتلة » . غير انهم لا اعتقادهم بأن الصهاينة لن يجرؤوا على اطلاق النار على مواطنيهم ، فانهم استولوا

على اوتوييس وركابه ليؤمنوا لانفسهم جواز مرور حتى تل اييب .

وقد اسهبت الصحافة العالمية وافاضت في سرد ما تلى ذلك من احداث :
فقد اقامت دوائر الامن الاسرائيلية حواجز على طريق حيفا - تل اييب قبل
ان تفتح النار ببرودة اعصاب تامة على الاوتوييس فتردى بعض الركاب وعددا
من الذين كانوا يسرون بسياراتهم في الاتجاه المقابل . وهكذا فقد تسببت
بحدوث المعركة ومن ثم بالمجزرة التي تلتها : وكان ان سقطت دلال المغربي
وثمانية من صاحبته بعد أن طالت المجزرة ثلاثين من الاسرائيليين .

والحق أن الخاتمة المأساوية التي انتهت اليها المغامرة لم تدهشني . ففي
عمليتين مماثلتين سبقتا عملية تل اييب - كعملية الالعب الاولمبية في ميونيخ
لعام ١٩٧٢ على سبيل المثال - فضلت الحكومة الصهيونية التضحية بمواطنيها
على أن تدعنا نسجل نجاحا سياسيا . وقد فست السيدة غولدا مئير في الفترة
التي كانت ترأس فيها الحكومة الاسرائيلية ، بواعث هذا السلوك غير الانساني
بقولها انه اذا كان عليها ان تدعن حتى ولو مرة واحدة لابتزاز الفلسطينيين ،
فان شيئا ما لن يسع هؤلاء من المطالبة ذات يوم بأن يسلم رئيس وزراء اسرائيل
اليهم مقابل الافراج عن مجموعة من الرهائن .

وقد يكون في المستطاع عند الاقتضاء ان نفهم ان لم نوافق على هذه
الحسابات التي لا وازع فيها . الا ان صلافة القادة الاسرائيليين تبلغ شأوا
شاهقا عندما تضج باتهامنا بأننا المسؤولون الوحيدون عن موت المدنيين
الابرياء أو عندما يطالبون ، كما فعلوا اثر قضية اوتوييس تل اييب ، كافة
الحكومات الغربية التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية بأن تقطع كل
علاقة معنا . أو عندما يتبنى الكنيست في آذار - مارس ١٩٧٨ بالاجماع
(باستثناء اصوات الشيوعيين) قرارا يبيح للدوائر الاسرائيلية قتل الفلسطينيين
في كل مكان من العالم تحت غطاء « مكافحة الارهاب » . ان اصفاء الطابع
الشرعي والمؤسسي على اغتيال الاعداء السياسيين ، بل وأفراد جماعة قومية
مناوئة هو امر لا سابق له في التاريخ حتى في ظل الأنظمة الفاشية - اللهم الا
السهو والخطأ .

وكذلك فان عملية ١١ مارس - آذار اتخذت كذريعة للقيام بعد ذلك بثلاثة أيام بهجمة واسعة النطاق ضد جنوب لبنان. وأقول ذريعة لأننا كنا قد تلقينا قبيل ذلك شهرين تقريراً من اصدقاءنا في الولايات المتحدة يطلعنا على مشروع السيد بيغن بتدمير بنايا التحتية العسكرية والسياسية خلال حرب خاطفة تدوم بين ٢٤ و ٤٨ ساعة . وقد صست العملية لايقاع هزيمة بالفلسطينيين تكون من التسام والكمال بقدر ما كانت عليه الهزيمة التي اوقعتها بالبلدان العربية في حزيران - يونيه ١٩٦٧ . وكنا نعلم كذلك - منذ مطلع تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٧ ، ان السلطات الصهيونية تلح على حكومة بيروت لكي لا يدخل الجيش اللبناني الى المناطق الحدودية التي يشرف عليها صنيعتهم المقدم سعد حداد وميليشيات اقصى اليمين المسيحي . ولم تحقق اسرائيل بغزوها و باحتلالها لجنوب لبنان الا جزءاً ضئيلاً من اهدافها . فقد نجحت ولا ريب في الحفاظ حتى خريف عام ١٩٧٧ على الأقل ، « بحزام امني » على طول الحدود بعرض نحو من عشرة كيلومترات . كما حصلت على مرابطة قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان . الا ان بيغن فشل في المسألة الاساسية . فالهزيمة الصاعقة التي حلم بها لم تحدث : ذلك ان اداء فدائينا كان باعتراف الجنرال غور - رئيس الاركان الاسرائيلي يومها - اداء ملفتاً للنظر وفعالاً في أغلب الاحيان . وبرغم الطيران والمدفعية الثقيلة والقنابل الانشطارية والثلاثين الف جندي من المشاة ، فان الجيش الاسرائيلي احتاج الى ثمانية ايام ليستنفذ مقاومة الفدائيين البطولية . ثم ان هؤلاء انسحبوا بانتظام ولم تقع بهم سوى خسائر طفيفة في الارواح والعتاد .

والامر الاساسي هو ان الفلسطينيين لم يلقوا « حزيرانهم ١٩٦٧ » الذي وعدوا به . فقد بقيت قواتهم سليمة لم تمس بشأن وسائل عملهم ، كما تشهد بذلك العمليات شبه اليومية التي لا تزال تنصب على المحتلين منذ ذاك . فلا وجود « القبعات الزرق » في جنوب لبنان ولا الحفاظ على الرقع الانعزالية على طول « الجدار الطيب » مع اسرائيل ، منعت فدائينا من بلوغ أهدافهم .

وما تسعى اليه اسرائيل في الاساس وقبل كل شيء ، هو استمرار عدم

الاستقرار في لبنان وتواصل النزاعات المسلحة فيه . فسن شأن هذا الوضع في نظرها ، ان يستنفذ اخصامها – السوريين والفلسطينيين واليسار اللبناني – في معارك هاشمية توليها امكانية التدخل باسم « الدفاع عن المسيحية » في كل مرة يواجه فيها بيغن مشكلة سياسية او دبلوماسية شائكة كتلك التي طرحتها مبادرة السادات « السلمية » .

غير ان الرئيس المصري فقد ، قبل ذهابه الى قمة كامب ديفيد ، جزءا هاما من التعاطفات التي اجتذبتها والتي أوهمته بأنه سيضع حدا نهائيا للنزاع العربي – الاسرائيلي . فزو اسرائيل لجنوب لبنان ، جعله اضحوكة . أفلم بصرح لدى وصوله الى القدس في تشرين الثاني ١٩٧٧ انه لن تكون حرب بعد بين (الدولة الصهيونية) وجيرانها . وها ان المصريين لاحظوا انه لم يف بأي وعد من الوعود التي قطعها وانه ليس ثمة سلام متوقع وان الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا تني تتدهور في وادي النيل .

ومذ ذاك والولايات المتحدة وعدد من الدول العربية تحاول انقاده . فقد عرضت العربية السعودية تنظيم مؤتمر « قمة » تحت رعايتها يعيد مصر الى الحظيرة العربية مشجعة على مصالحة السادات مع سوريا ومع منظمة التحرير الفلسطينية . غير أن الرئيس المصري رفض الاقرار جهارا بخطئه ليعلن فشل استراتيجيته الدبلوماسية . الا انه تعهد بعدم الموافقة على اجراء لقاءات مصرية اسرائيلية في القاهرة او في القدس وطرده البعثة العسكرية الاسرائيلية التي كانت مقيمة في العاصمة المصرية .

بيد انه قام بمحاولتين لتلافي القطيعة الافلاسية مع بيغن : جاءت الاولى في شهر تسوز – يوليو في مؤتمر ليدز حيث تمثل بوزير خارجيته ، كما جاءت الثانية حين قبل بالاشتراك في اجتماع كامب ديفيد . فالرئيس الاميركي ايضا تراوده أوهام حول عقلية رئيس الوزراء الاسرائيلي . وكلاهما يعتقدان بأن زعيم الليكود – الذي تأصل فيه الارهاب والذي لا يؤمن بغير العنف – أهل لأن يتحول عن تعصبه المتصوف .

ان اتفاقيات كامب ديفيد تشكل كارثة بالنسبة للقضية العربية الا انها كشفت اقنعة الاميركيين وحلفائهم الاسرائيليين بصورة نهائية . ولعل السادات لن يفقد السلطة قريبا . فأصدقاؤه العرب والاميركيون ووكالة المخابرات المركزية (السي . آي . اي .) بخاصة ، تسهر على أمن نظامه بانتظار ان تجد له بديلا له بعض القيمة . غير أنه ألحق خلال ذلك بالقضية العربية اذى لا يمكن حسبانه وذلك لقيامه ، بين جملة ما قام به ، باستبعاد خيار الحرب . وقد قال لي الفريق الشاذلي ، الذي كان رئيس اركانه ابان نزاع تشرين الاول - اكتوبر ١٩٧٣ ، بعد ان تخلى عن وظيفته كسفير لمصر في لشبونة ، في تموز - يوليو ١٩٧٨ ، ان الخلاف مع الاتحاد السوفياتي افسد الطاقات العملية لدى الجيش المصري ، لجيل واحد على الاقل .

منشورات

الظلم العربي
الظلم العربي

في تونس

جوان - 1982